

صح القول بأن موضوع علم الأصول هو الأدلة المشتركة في عملية الاستنباط.

علم الأصول منطق الفقه:

ولابد أن معلوماتكم عن علم المنطق تسمح لنا أن نستخدمه كمثال لعلم الأصول، فإن علم المنطق - كما تعلمون - يدرس في الحقيقة عملية التفكير مهما كان مجالها وحقلها العلمي، ويحدد النظام العام الذي يجب أن تتبعه لكي يكون التفكير سليماً، مثلاً: يعلمنا علم المنطق كيف يجب أن نهج في الاستدلال بوصفه عملية تفكير لكي يكون الاستدلال صحيحاً، كيف نستدل على أن سقراط فان، وكيف نستدل على أن نار الموقد الموضوع أمامي محرقة، وكيف نستدل على أن مجموع زوايا المثلث تساوي قائمتين، وكيف نستدل على أن الخط الممتد بدون نهاية مستحيل، كل هذا يجيب عليه علم المنطق بوضع المناهج العامة للاستدلال، كالقياس والاستقراء، فهو إذن علم لعملية التفكير إطلافاً.

وعلم الأصول يشابه علم المنطق من هذه الناحية، غير أنه يبحث عن نوع خاص من عملية التفكير، أي عن عملية التفكير الفقهي في استنباط الأحكام، ويدرس العناصر المشتركة التي يجب أن تدخل فيها لكي يكون الاستنباط سليماً، فهو يعلمنا كيف نستنبط الحكم بجرمة الارتعاس على الصائم، وكيف نستنبط اعتصام ماء الكبر، وكيف نستنبط الحكم باستحباب صلاة العيد أو وجوبها، وذلك بوضع المناهج العامة، وتحديد العناصر المشتركة لعملية الاستنباط.

وعلى هذا الأساس يصح أن يطلق على علم الأصول اسم منطق علم الفقه؛ لأنه بالنسبة إليه بمثابة المنطق بالنسبة إلى الفكر البشري بصورة عامة.

أهمية علم الأصول في عملية الاستنباط:

ولسنا بعد ذلك بحاجة إلى التأكيد على أهمية علم الأصول وخطورة دوره في عالم الاستنباط؛ لأنه ما دام يقدم لعملية الاستنباط عناصرها المشتركة، ويضع لها نظامها العام، فهو عصب الحياة فيها، وبدون علم الأصول يواجه الشخص في الفقه ركائماً متناثراً من النصوص والأدلة دون أن يستطيع استخدامها والاستفادة منها في الاستنباط، كإنسان يواجه أدوات التجارة ويعطى منشاراً وفأساً وما إليهما من أدوات دون أن يملك أفكاراً عامة عن عملية التجارة وطريقة استخدام تلك الأدوات.

وكما أن العناصر المشتركة ضرورية لعملية الاستنباط فكذلك العناصر الخاصة التي تختلف من مسألة إلى أخرى، كمفردات الآيات والروايات المتناثرة فإنها الجزء الضروري الآخر فيها، فلا يكفي بمجرد الاطلاع على العناصر المشتركة التي يمثلها علم الأصول، ومن يحاول الاستنباط على أساس الاطلاع الأصولي فحسب نظير من يملك معلومات نظرية عامة عن عملية التجارة ولا يوجد لديه فأس ولا منشار وما إليهما من أدوات التجارة، فكما يعجز هذا عن صنع سرير خشبي - مثلاً - كذلك يعجز الأصولي عن الاستنباط إذا لم يفحص بدقة العناصر الخاصة المتغيرة من مسألة إلى أخرى.

فالعناصر المشتركة والعناصر الخاصة قطبان مندجان في عملية الاستنباط، ولا غنى للعملية عنها معاً.